حى قوصون في القرن الثامن عشر الميلادي
دراسة تاريخية من خلال سجلات محكمة قوصون الشرعية

د. خالد أبو الروس(*)

- **ملخص:**

القاهرة فى العصر العثماني وأحياؤها محط أنظار العديد من المؤرخين في وقتنا الحالي.. بعدما كانت في دائرة اهتمام قلة من الرعيل الأول من أبناء المدرسة العثمانية في مصر وخارجها، نخص بالذكر هنا أندريه ريمون الدكتوره نيللي حنا وعبد الرحمن زكي والدكتور محمد عفيفي. فأبرز ما يميز المدينة الإسلامية التقليدية الوجود الواضح لأحياء سكنية تحيط بمناطق النشاط الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الألفاظ التي تطلق على هذه الأحياء من مدينة إلى أخرى، فمثلاً يسمى الحي في فاس والجزائر (حومه) وفي القاهرة ودمشق (حاره) وأحياناً (خط) وأحياناً أخرى (درب) وهي الحالة التي تنطبق على الدراسة التي بين أيدينا الآن نعني (حي قوصون في القرن الثامن عشر) فتذكر سجلات محكمة قوصون في أغلب سجلات القرن لفظ (خط).

ويذكر جومار Gomard أن القاهرة 53 حياً نجد 52 بالفعل في قائمة وصف مصر، ويتفق هذا العدد على وجه التقريب مع العدد الذي يمكن استخلاصه من قائمة مشايخ الحارات التي تضمها وثائق أرشيف الحملة الفرنسية وهي 58 شيخاً وهو رقم يمكن أن يقل إلى 55 فقط. ورغم الاختلاف بين قائمة وصف مصر وقائمة أرشيف الحملة الفرنسية، فإن الرقم الحقيقي لعدد أحياء القاهرة يقترب من المائة من بينهم حى قوصون بالمنطقة الجنوبية للقاهرة التي ضمت 19 حياً حسب تقدير "وصف مصر" وهو ما اتفق عليه أندريه ريمون.

وعندما نتوقف الآن لدراسة أحد أحياء القاهرة فى العصر العثماني، فإن هذا التوقف نابعاً من الدور المهم لحي قوصون كأحد الأحياء الراقية ومرتع البكوات المماليك والطبقة الأرستقراطية الحاكمة التي استهوتها هذه المنطقة بعينها لتكون ملازاً لهم نظراً لتوافر أسباب الحياة بها.

كما أن الدراسة والتنقيب في جزء في المدينة "تعني دراسة أحد الأحياء" يعد في حد ذاته متعة يشعر بها باحث دراسة المدينة بوجهٍ خاص، تأتي هذه المتعة من استخراجه لشهادة ميلاد حقيقية لـ"حي" لم يعرفه أحد إلا بمجرد اسم فقط عندما يردده البعض ويجهله الكثيرون.

(*) مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

لذا كانت هذه المحاولة لاستخراج شهادة ميلاد لحي قوصون في القرن الثامن عشر من خلال بطون سجلاته المحكمة الخاصة به وهي سجلات محكمة قوصون فترة ق18 والتي قدمت مادة علمية لا بأس بها من خلال حالات الاستشهاد وعقود الزواج والطلاق والبيوع والإدعاءات. كما أن هذه الدراسة تأتي ضمن حلقة توجهات لدراسة المدينة العثمانية بكلية الآداب – جامعة القاهرة والتي تبناها الدكتور محمد عفيفي عند احتضانه لي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه اللذان أثمرا عن دراستين لشخصية المدينة العثمانية الأولى عن "مدينة مصر القديمة في القرن السابع عشر الميلاد" والثانية عن "مدينة أسنا في القرن الثامن عشر الميلادي" فكانا بمثابة باكورة ولاده دراسة تاريخية للمدينة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: حى قوصون، محكمة قوصون الشرعية، الحياة الاجتماعية

Qawson Neighborhood in The Eighteenth century AD

A Historical Study through the Records of the Qawson Sharia Court

Dr . khaled Abo El Roos

- **Abstract:**

Cairo in Ottoman century and its neighborhoods are the focus of attention of many historians at the present time. After it was in the circle of interest of a few of the first generation of the children of the Ottoman School in Egypt and abroad, we mention here Andre Raymond, Dr. Nelly Hanna, Abdel-Rahman Zaki and Dr. Muhammad Afifi. The most prominent characteristic of the traditional Islamic city is the clear presence of residential neighborhoods surrounding areas of economic activity, taking into account the difference in terms used for these neighborhoods from one city to another, for example the neighborhood in Fez and Algeria is called (Houmeh) and in Cairo and Damascus (Harah) and sometimes (Khatt) And at other times (Darb), which is the case that applies to the study that we have now, we mean (Qosoun neighborhood in the eighteenth century.(

Gomard mentions that Cairo has 53 districts, and we find 52 already in the list of description of Egypt, and this number roughly corresponds to the number that can be extracted from the list of sheikhs of the neighborhoods included in the documents of the French campaign archive, which is 58 Sheikhs, a number that can be reduced to 55 only. Despite the difference between the Description of Egypt list and the French campaign archive list, the real number of Cairo's number of neighborhoods is close to 100, among them the Qossun district in the southern region of Cairo, which included 19 neighborhoods according to the estimation of "Description of Egypt," which was agreed upon by André Raymond.

And when we stop now to study one of the Cairo in Ottoman century neighborhoods, this stop stems from the important role of Qusun district as one of the high-end neighborhoods and the place of the Mamluk beys, and the ruling aristocracy that this particular region attracted to be their place of residence due to the availability of reasons for life in it.

Also, studying and excavating in a part of the city "we mean studying a neighborhood" is in itself a pleasure that a city-study researcher feels in particular. This pleasure comes from his extraction of a true birth certificate for a "neighborhood" that no one knows except by name only when some people repeat it and ignore it. Are

many. Therefore, this attempt was made to obtain a birth certificate for the Qawsun neighborhood in the eighteenth century through the stomachs of its own court records, which are the records of the Qawsun court in the period of the 18th century, which provided good scientific material through cases of martyrdom, marriage contracts, divorce, sales and allegations.

Also, this study comes within a circle of directions to study the Ottoman city at the Faculty of Arts - Cairo University, which was adopted by Dr. Muhammad Afifi when he embraced me in the master's and doctoral stages, which resulted from two studies of the character of the first Ottoman city on "the ancient city of Egypt in the seventeenth century AD" and the second on " The city of Asna in the eighteenth century AD, "so they were the first in his birth, a historical study of the Ottoman city ".

Keywords: Qawson Neighborhood, Qawson Sharia Court, social life

- **تمهيد:**

حي قوصون من أحياء القاهرة القديمة الجنوبية، والذي يعود إلى الفترة المملوكية تحديداً زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون. وقد جاءت التسمية لحي قوصون "قيسون حالياً" إلى الأمير المملوكي "سيف الدين قوصون" الذي حضر إلى مصر زمن السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون في 23 ربيع الآخر عام 720هـ-1308م في صحبة خوند ابنه ازبك امرأة الملك الناصر ومعه بضائع يقدر ثمنها بنحو 500 درهم ليتاجر بها داخل أسواق القاهرة. ويروي المقريزي أنه في بعض الأيام دخل قوصون إلى الاصطبل السلطاني ليبيع ما معه، وكان عمره يقارب الثمانية عشر عامًا، يتميز بالجمال والطول فأعجب به السلطان واشترى ما معه وأصبح من المماليك السلطانية ومن جملة السقاه[1]. لذلك لقب "بقوصون الساقي"

وأصبح قوصون تحت قيادة الأمير بكتمر الساقي الذي أعطاه أمره الطبلخاناه[2]. ثم ترقى في أعلى المناصب، وأحضر أخوته إلى مصر ونال مكانة كبيرة لدى السلطان فتزوج ابنته وتزوج السلطان من أخت قوصون، ولما احتضر السلطان جعله وصياً على أولاده وعهد لابنه أبو بكر المنصور فأقيم في الملك من بعده، لكن قوصون خلع أبو بكر ونفاه إلى مدينة قوص بصعيد مصر ثم قتله وانفرد بحكم مصر. إلا أن الأمور لم تدم له طويلاً فقد طالب أحمد بن السلطان الملك الناصر حقه في عرش مصر، وكان مقيم بمدينة الكرك ببلاد الشام، وساعده في ذلك الأمراء والنواب في مصر وحاصروه في قلعة الجبل وقبضوا عليه في ليلة الأربعاء من أواخر شهر رجب 742هـ- 1330م وحمل إلى الإسكندرية وقتل هناك.

وانتصر المقريزي للأمير قوصون بعد مقتله بقوله "وكان كريماً يفرق في كل عام للأضحية ألف رأس غنماً وثلاثمائة بقرة ويفرق ثلاثين حاصيه ذهباً ويفرق كل عام من

(1) المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جـ4، مكتبة الآداب، 1996، ص104.

(2) الطبلخاناه: كانت دار العدل قديماً تحت القلعة عمرها الظاهر بيبرس ثم هدمت زمن قلاوون وبناها من جديد عام 722هـ- 1310م ، وهي ساحة تضرب الطبل أو الدف. انظر: المقريزي، المصدر السابق، حـ3، ص346.

أملاكه ما يبلغ ثمانيه وثلاثين ألف درهم ولم يعد له من الآثار بديار مصر سوى هذا الجامع الخانقاه بباب القرافه والجامع تجاه داره التي بالرميله تحت القلعة تجاه باب السلسلة وحكر قوصون"[3].

وكان الأمير قوصون قبل وفاته قد عّمر المنطقة الجنوبية التي تجاور داره قرب الرميلة وقناطر السباع "السيد زينب حالياً" [*] وهي المنطقة التي كانت تسمى "حكر قوصون" والتي كانت في الأصل منطقة بساتين عرفت بالمخاريق الكبرى والصغرى اشتراها قوصون وقام بتعميرها بعد إزالة البساتين[4].

وشهدت منطقة قوصون وجود العديد من المنازل والحمامات ووكالة الأمير قوصون نفسه ومسجده بجانب الخانقاه. وبمرور الزمن أصبح حي قوصون يصنف ضمن الأحياء الراقية التي يقصدها الأمراء والبكوات مثلما حدث في بركة الفيل وبركة الأزبكية، فقد كانت حرية هؤلاء البكوات تتيح لهم التنقل وامتلاك الدور في قوصون. فيذكر أن الأمير المملوكي محمد بك الألفي انتقل للإقامة في حي قوصون بعدما أصبح سنجقا [*] كان يسكن في شيخ الظلام عندما كان كاشفاً، وهو ما حدث مع إبراهيم بك الكبير، إذ أسرع إلى ترك منزله في درب الجماميز، وذهب للإقامة في منزل سيده في حي قوصون عام 1755م[5].

وقد أثيرت عدة تساؤلات وإشكاليات عند دراسة حي قوصون في القرن الثامن عشر، وفي مقدمتها ما سبق ذكره من حيث تصنيفه ضمن الأحياء الراقية في القاهرة العثمانية

---

(3) المقريزي، المصدر السابق، ص105.

(*) قناطر السباع: أنشأها السلطان بيبرس ونصب عليها سباعاً من الحجارة بجوار خط السبع سقايات. انظر المقريزي: المصدر السابق، حـ3، ص238.

(4) نفسه ، حـ3، ص187.

(*) السنجق: كلمة تركية تعني رتبة أو حاكم ورتب سليم الأول 24 سنجقاً. انظر: حسين أفندي الروزنامجي، ترتيب الديار المصرية، مجلة كلية الآداب، المجلد الرابع، حـ2، 1936، ص14.

(5) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، 1974، ص ص 192، 193.

فقد راق لبعض المؤرخين وفي مقدمتهم المؤرخ الفرنسي اندريه ريمون A. Raymond عدة مسميات وتقسيمات لتلك الأحياء تأرجحت بين "الأحياء الراقية – أحياء متوسطة وأحياء فقيرة...." فما هي الدلالات والمؤشرات التي عليها حي قوصون والتي جعلته في وضعية الأحياء الراقية، وما هي مواصفات الأحياء الراقية في القاهرة العثمانية، كذلك عندما أصبح قوصون وصياً على أولاد السلطان الناصر ودانت له مقاليد الحكم في البلاد أحدث عمليات تعمير في منطقته في النصف الأول من القرن 14 فظهرت الدور والمساجد والزوايا والمنشآت الاقتصادية لاسيما سوق قوصون الكبير. هذه الحركة العمرانية الملموسة هل استمرت في القرن 18؟ وما أكثر المناطق داخل الحي شهدت نشاط عمراني؟

وهل شهدت باقى أحياء العاصمة حراكاً ونساطا عمرانيا مثل حى قوصون ؟ أم أن حى قوصون شهد هذا التطور وحده بعيدا عن باقى العاصمة ؟ وهل جاء هذا التطور على يد النخبة من سكان الحي ؟أم أن للدولة دوراً في هذا الحراك الاقتصادى والاجتماعي والعمرانى ؟

فى حقيقه الأمر أن حى قوصون دبت فيه نبضات الحياة مثل باقى أحياء القاهرة العثمانية ، ولم يكن بمعزل عنها ، فقد شهد نشاطا اقتصاديا ملحوظاً كما سنرى على يد سكان الحى ، ولكن تحت نظر وإدارة الدولة العثمانية التى وضعت تنظيمات داخل العاصمة واختيارًا وضح ذلك فى الملامح الإدارية داخل الحى والتى باشرتها من خلال وظائفها المنوطة بها حركه التطور والنهوض بأحياء القاهرة لاسيما حى قوصون موضوع الدراسة.

وحسب رواية أندريه ريمون أن المدينة الفاطمية في القرن الثامن عشر قد فقدت جاذبيتها، وأصبحت على التقريب خالية تماماً من أفراد الطبقة الارستقراطية الذين ظل عدد لا بأس به منهم يقيم بها حتى حوالي عام 1715م، وعند هذا التاريخ لم يعد بها أحد من البكوات كما أن عدد ضباط الفرق العسكرية بها قد تضاءل لحد بلغ نسبة 6% فقط(6). ويعلل ريمون سبب ذلك إلى تكدس الأنشطة الصناعية والتجارية بالقاهرة

(6) أندريه ريمون، المرجع السابق، ص172.

العثمانية. وهنا نتساءل عن مدى صحة ومصداقية هذا القول عن حي قوصون؟ وهل استمر تمركز البكوات به بعد عام 1715؟ وما مدى تأثير النشاط الاقتصادي على ذلك؟

هذه بعض الإشكاليات من جملة عدة أسئلة هامة طرحت نفسها داخل المتن الذي حاولنا تقديم إجابات شافية لها من خلال رؤية سجلات محكمة قوصون، وعلى الجانب الآخر قابلنا تساؤلات لم تقدم لنا الوثائق أي تفسير لها.

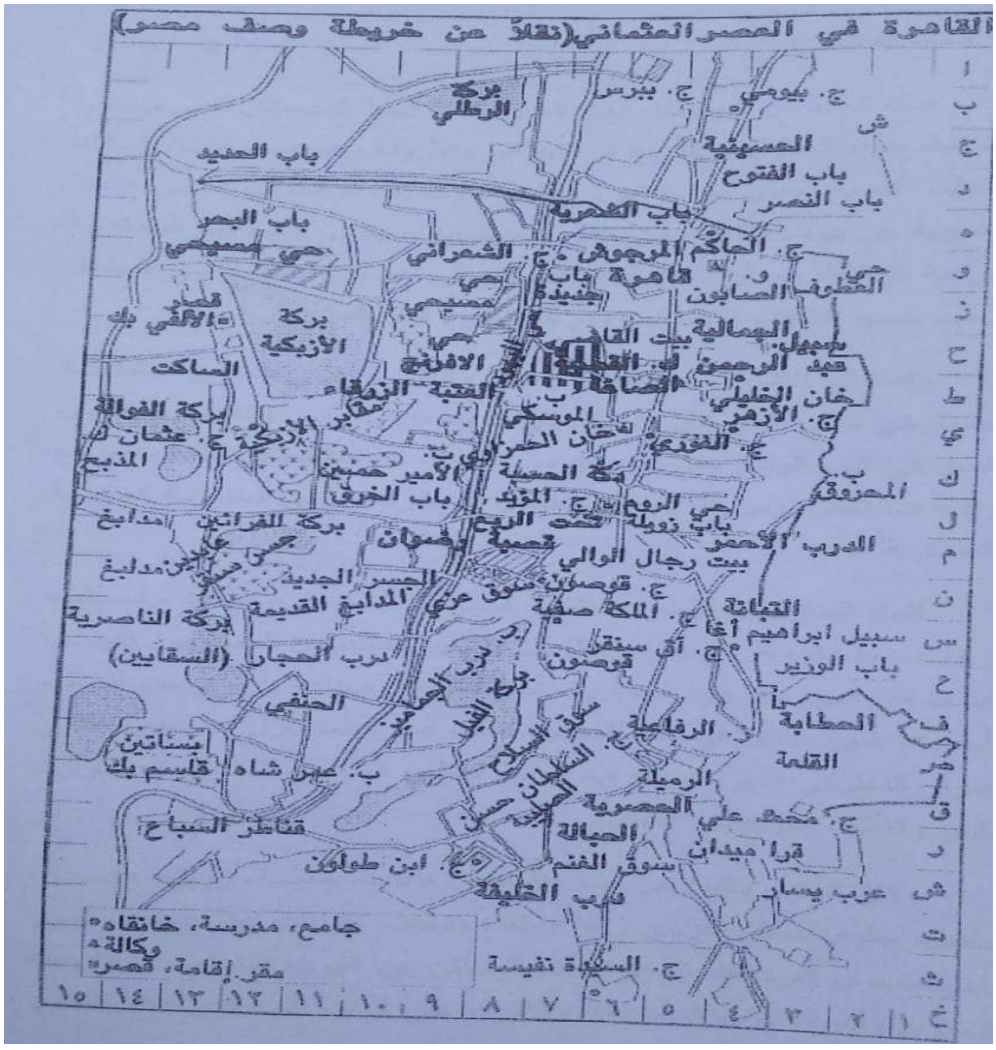

(خريطة توضح موقع حى قوصون وسط أحياء القاهرة العثمانية)

أولاً: الملامح الإدارية داخل الحي:

أحياء القاهرة العثمانية ظلت تابعة لها من الناحية الإدارية باستثناء بعض المسئوليات التي تتصل بحفظ النظام وأمور القضاء، ومجال المرافق والخدمات العامة والمالية. فقد كانت موزعة بين سلطات أهلية. وتشير وثائق قوصون إلى بعض هذه المسئوليات والوظائف الإدارية مثل:-

1- الأغوات(*):

من المناصب العسكرية المهمة، فقد كانت الفرق العسكرية المنتصرة التي خلفها سليم بمصر تتوزع بين ست أوجاقات (أغوات)، هي [متفرقة- جاويشية- جومليان- توفجيان- جراكسة- مستحفظان (الانكشارية)]، ثم تكونت من بينهم أوجاق سابع وهم أوجاق عزبان. وكان الأغا يتمتع بامتيازات حضور جلسات الديوان عندما تعرض فيه بعض الأمور التي تتعلق باختصاصات الأغاوية، وكان المرشح لهذا المنصب يدفع ثمناً للحصول عليه، حيث ظل في القرن السابع عشر حكراً على رجال المتفرقة، أما في القرن الثامن عشر فقد انتقلت السلطة إلى أوجاق الإنكشارية لحفظ الأمن وعدم حدوث الفتن والتعدي والضرر، وقد ظل الأغا يحتفظ بسلطات الأمن حتى مجئ الحملة الفرنسية(7).

وتعددت الوظائف والمهام المكلف بها أغوات قوصون من حفظ الأمن - كما تقدم- ومباشرة الأنشطة المختلفة ومراقبتها فقد كان علي جوربجي- طائفة مستحفظان- متحدثاً على مقاطعة السلخانات وتوابعها في قوصون وغيرها منذ عام 1112هـ/ 1700م ومراقبة دفاتر السلخانة والقبانية(8). أما الأمير رضوان أغا طائفة الجاويشية

(*) الأغا: كلمة تركية من المصدر أغمق، ومعناه الكبر وتقدم السن، وتطلق على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصي الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، 1979م، ص17.

(7) نيفين مصطفى حسن: رشيد في العصر العثماني، دار الثقافة العلمية، 1999، ص160.

(8) محكمة قوصون، س285، م 302، ص88.

كان ملتزم ناحية شنره بالهنساوية[9]. وقبل الأمير رضوان طلب أحمد بن سراج الدين– أحد العدول بناحية شنره– بضمان خاله عمر سليمان شيخ ناحية شنره في جميع ما عليه من الأموال الديوانية والغلال الميري عن خراج زراعته بهذه الناحية في عام 1127هـ/ 1715م[10]. ويؤكد ذلك قانون (نامه مصر) من أن أفراد فرقة الجاويشية البالغ عددهم أربعين فرداً جباه في الأقاليم وفي بعض الفترات استطلاع أحوالها وإدارتها[11]. وقد سيطر المماليك في القرن الثامن عشر في فترة تعاظم نفوذهم على هذه الطائفة بعد أن كانت تحت سيطرة الباشوات.

وقام الأمير محمد بن حسين كتخدا طائفة عزبان بالنظارة على وقف المرحوم أحمد أغا تجاه جامع الماس بقوصون، وتعهد برواية الوقف ومتعلقاته من قاعات وربع وحانوت[12]. كما أقر الأمير مصطفى جوربجي طائفة عزبان بأن يتم عمارة مسجد الماس أغا حاجب الحجاب والذي كان ناظراً عليه منذ عام 1136هـ/1724م ودفع من ماله الخاص على عمارته نحو عشرة آلاف نصف فضة و243 نصف فضة أيضاً كدفعة ثانية لإتمام أعمال البناء والترميم[13].

وكان لكل أوجاق أفندي واحد أو عدد من الأفندية موكلين بتحصيل موارده ودفع رواتبه التي يتفاوت قدرها تبعاً لسلاح الأوجاق وطبيعة الخدمة التي يؤديها. كما كان هؤلاء الأفندية مكلفين بسداد الانفاقات العامة للفرقة، ويذكر حسين أفندي الروزنامجي " أن لكل أوجاق أفندياً كبيراً وأفندياً صغيراً، وهم من جملة المتكلمين على الأوجاق، ومن تحت أيديهم أفنديه، وخدمتهم صرف جمكية (مرتب) العساكر وباقي الناس بموجب دفتر يحضر لهم من الروزنامة، وعليهم ربط جميع إيرادات الأوجاقات، وعوائدهم من

(9) شنره: من القرى القديمة بولاية البهنساوية (بنى سويف حالياً)، كانت تسمى شنرى أو شنرا. انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص190.

(10) محكمة قوصون: س289، م80، ص35.

(11) قانون نامه مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986، ص 27.

(12) محكمة قوصون، س289، م 209، ص91.

(13) محكمة قوصون، س290، م45، ص277.

جانب جمكية الناس، ومن جانب الأوجاق"[14]. ومن أشهر أفنديه قوصون الأمير على أفندي كاتب كبير – طائفة مستحفظان– وهو ابن الأمير أحمد كتخدا مستحفظان، وكان يسكن بمنطقة الحبانية بقوصون وله عدة أوقات بها، وأوقف ما جملته 155 عثمانيًا على ركب الحاج المصري المتجه إلى مكة المكرمة عام 1162هـ/1751م[15].

والأغوات بقوصون كانوا يفضلون سكني الأماكن الراقية داخل الحى فكانت هذه المساكن متجاورة وقع أغلبها في درب خاص بهم سمي "بدرب الأغوات" برغم وجود "ديوان خاص" يعالج شئون كل أوجاق على حدا، وكان هذا الديوان يتكون من رجاله القدامى (اختيار، ومعناها شيخ) وهؤلاء ضباط وبعض ضباط الصف من مختلف الرتب. ويتلقى هذا الديوان حسابات الأفندية، ويتصرف في المناصب الدنيا، ويرشح للباشا بعض الأفراد اللازمين لشغل المناصب الأعلى، وينبغي لهذا الديوان أن يصدّق في الوقت نفسه على هذه الاختيارات إذا تمت من جانب الباشا. وكان على الأوجاقلوا (أي رجال الأوجاقات) الذين ينضمون إلى الديوان أن يقيموا بالقاهرة، ولم يكن بمقدور هؤلاء أن يمارسوا أية مهمة يمكن لها أن تبعدهم عن الديوان، وكانوا شأنهم شأن بقية الضباط، يرتدون بدلة تختلف باختلاف رتبهم[16].

ومن المفترض أن قوة هذه الأوجاقات مجتمعة يمكن لها أن تؤلف جيشاً قوامه ألف رجل، وإن كان من النادر أن يكتمل هذا العدد الذي حدده السلطان سليم نفسه، إذ برغم أنه ينبغي أن تكون مصر هي مقرهم المعتاد، فإنهم لم يكونوا ليعفوا من تكوين فرق عسكرية تستخدم بشكل عابر داخل الجيوش في أقاليم أخرى من الامبراطورية العثمانية، وكان أوجاق الذي تعقد له القيادة والذي كان قائداً للجيش أكثر من مجرد رئيس إحدى الفرق العسكرية، يبسط نفوذه وسلطته على كل العسكر[17].

---

(14) حسين أفندي الروزنامجي، ترتيب الديار المصرية، مجلة كلية الآداب، المجلد الرابع، حـ2، 1936، ص ص 31، 32.

(15) محكمة قوصون، س300، م 917، ص 423.

(16) استيف، وصف مصر "النظام المالي والإداري في مصر العثمانية"، حـ5، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، 2002، ص53.

(17) حسين أفندي، المصدر السابق، ص13.

وتذكر وثائق قوصون أن بعض أغواتها كان يعمل كترجمان في الديوان مثل حالة الأمير حسين أغا الذي عمل ترجماناً للديوان في النصف الأول من القرن الثامن عشر، بجانب مباشرته ونظارته لوقف المرحومة زليخه خاتون ابنه سليمان أفندي قاضي بلبيس (بالشرقية)[18].

وكان الترجمان في الأساس. كما يذكر حسين أفندي الروزنامجي. مهمته "تعريف الكلام بكل لسان" ومقابل ذلك يحصل على عدة عوائد من كشاف الولايات والباشا وكل يوم يخرج له لحم وأرز وغيره[19]. بجانب أتاوه أو عادة من كل من يتلقى قراراً بتنصيبه في إحدى الوظائف[20]. والأغوات بوجه عام يتمتعون بحقوق مختلفة داخل فرقهم المختلفة، مع تفاوت الحقوق (الاتاوات)، فأغا الانكشارية كان يحصل على أتاوات مضاعفة عن الأطعمة التي كان يحدد أسعارها، أما أغا الجاويشية فكان يحصل على مبلغ مساوٍ للمبلغ الذي يحصل عليه الدفتر دار، أي 1.000 مديني عن كل كيس في كل مرة يتملك ملتزم جديد أرضه. أما أوجاقات الجومليان والتافكجيان والشراكسة يحصلون على رواتبهم من الباشا. وفي الأزمنة الأخيرة كان الباشا يسدد الميري المقرر على هذه المناصب الثلاثة، ثم بعد ذلك أصبحوا يحصلون على معاشهم من فرقهم العسكرية. وكان أغوات القلاع أو الطوابي يحصلون على رواتب من الخزينة العامة كما كانوا يفرضون أتاوات مختلفة (عادات) على المأكولات والأغذية التي تباع في المناطق التي يتولون حمايتها[21].

وكانت عوائد الجمارك بوجهٍ عام أغنى وأهم العوائد التي حصل عليها الأغوات بعد تسديد الأموال الأميرية المفروضة عليها. وكانت معظم هذه العوائد تؤول إلى أوجاق الانكشارية – أصحاب السلطة الفعلية– وخاصة عوائد جمركي بولاق ومصر العتيقة

(18) محكمة قوصون، س285، م2156، ص715.

(19) حسين أفندي، المصدر السابق، ص13.

(20) استيف، المصدر السابق، ص118.

(21) نفسه ، ص120.

(القديمة) اللذان ضما معاً وكان يدفعان ميري واحد[22]. وقدره 872 و 4,3110 مديني. وعوائد جمرك الإسكندرية مقابل ميري قدره396 , 6,744 مديني، وعوائد جمرك دمياط مقابل ميري قدره 162 , 318 , 2 مديني[23].

2- القضاة وإدارة الأمن:

إحتل القاضي مكانة هامة في هيكل الجهاز الإداري بقوصون وكان اختياره يتم وفقاً لعدة معايير محددة منها العلم بالكتاب والسنة والقياس والاجتهاد وحسن السيرة[24]. وأيضاً الحكم بأحد المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي- الحنبلي- الشافعي- المالكي) وإن الأكثر شيوعاً الحنفي، نظراً لأن مصر أصبحت تقرُ هذا المذهب أكثر من غيره. فقضاة قوصون في القرن الثامن عشر كانوا على المذهب الحنفي ونادراً ما تولى القضاء أحد المالكية أو الحنبلية. وجلس في محكمة قوصون القاضي الحنفي حسن أفندي في غرة شعبان 1112هـ/1700م كأول قضاة قوصون في القرن الثامن عشر[25]. ويتم تعيينه من جانب قاضي القضاة، حيث تولى القاضي مصطفى أفندي الحنفي مهمته كقاضي داخل أروقه محكمة قوصون على يد قاضي القضاة أبو إسحاق إسماعيل أفندي في غرة ذي القعدة 1116هـ/1704م[26]. وقد جمع قاضي قوصون الحنفي بين محكمة قوصون وقناطر السباع "السيدة زينب حالياً" في ضبط الأحكام الشرعية في النصف الأول من القرن الثامن عشر[27].

---

(22) حيث كانت مصر القديمة وبولاق ضمن سجل رزومانه واحد تحت اسم "أسكله (ميناء أو جمرك) بولاق ومصر قديم وتوابعها. انظر: خالد أبو الروس: مدينة مصر القديمة في القرن17 رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة، إشراف أ.د/محمد عفيفي، 2011، ص69.

(23) استيف، المصدر السابق، ص123.

(24) أحمد بن سعد الدين العثماني: ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء الأعلام وأمراء مصر وقضاة قضاتها في الأحكام من فتحها الإسلامي إلى زمن الناظم، دار الكتب، تاريخ 104، ميكروفيلم 51111.

(25) محكمة قوصون، س285، م720، ص223.

(26) محكمة قوصون، س286، م85، ص40.

(27) انظر: ملحق رقم (1)

والجدير بالملاحظة أنه قد تولى قضاء قوصون قضاة أغلبهم على المذهب الحنفي في القرن الثامن عشر كما يتضح من الجدول التالي:

القاضي	الفترة التاريخية	المصدر
حسن أفندي	1116/1112هـ	محكمة قوصون–سجل 285–م720.
مصطفى أفندي	1118/1116هـ	محكمة قوصون– سجل286–م85
شمس الدين محمد أبوالدهب المرزوقي المالكى	1128/1118هـ	محكمة قوصون– سجل 289–م 200
محمد أفندي بن مصطفى أفندي	1129/1128هـ	محكمة قوصون– سجل 289–م524
محمد أفندي موسى	غرة رمضان 1129/ غرة القعدة 1129هـ	محكمة قوصون– سجل289– م695
حسن أفندي	1130/1129هـ	محكمة قوصون– سجل289–م 702
طه أفندي	1131/1130هـ	محكمة قوصون– سجل290–م45
إبراهيم أفندي	1133/1131هـ	محكمة قوصون– سجل290–م 157
السيد الشريف عمر افندي	1143/1133هـ	محكمة قوصون– سجل292–م507
السيد الشريف حسين أفندي	1145/1143هـ	محكمة قوصون–سجل 294–م94
السيد الشريف أحمد أفندي	1148/1145هـ	محكمة قوصون–سجل195– م 627
أحمد أفندي	1149/1148هـ	محكمة قوصون– سجل196–م72
عابدين أفندي بن محمد الأسلامبولي	1160/1149هـ	محكمة قوصون– سجل 196–م449
السيد الشريف يوسف أفندي	1162/1160هـ	محكمة قوصون– سجل300– م140
السيد محمد بدوي أفندي	1173/1162هـ	محكمة قوصون–سجل300–م 661
محمود أفندي	1205 هـ	محكمة قوصون– سجل305–م1
أحمد أفندي	1208هـ	محكمة قوصون– سجل305–م476

(بعض قضاة قوصون في القرن الثامن عشر)

من خلال استعراض الجدول السابق يتضح أن أغلب قضاة قوصون على المذهب الحنفي شأنهم في ذلك شأن القضاء برمته في مصر العثمانية، باستثناء القاضي شمس الدين محمد أبو المواهب المرزوقي الذي كان مالكياً المذهب في بداية القرن الثامن عشر وتحديد في الفترة بين 1128/1118هـ- 1716/1706م. كما لوحظ أن القاضي محمد أفندي موسى قد مكث في محكمة قوصون لمدة شهرين فقط وهي مدة قصيرة، ومما يثير الدهشة أن تولي بدلاً منه القاضي حسن أفندي المفصول من قضاء محكمة المنصورة في غرة ذي القعدة 1129هـ/ 1717م[28]. وبعد فحص السابق تبين أيضاً تولي قضاة من الإشراف بقوصون، وقد كان لهؤلاء انتشاراً واسعاً بحي قوصون في القرن الثامن عشر وخاصة في خط السروجين نسبة إلى طائفة السروجية التي احتكرتها طائفة الإشراف بقوصون كما سنري.

والحقيقة أن هؤلاء القضاة قد حرصوا دائماً على تحري العدل داخل المحكمة في ضبط الأيتام والمخاصمات والمنازعات، فدائماً ما تصدر المراسلات من قاضي القضاة لهؤلاء النواب، والتي كانت بمثابة دستور ونبراس لهدايتهم تجنباً للوقوع في الخطأ، وحرصاً على تحقيق العدل بين الرعية، فمنها عدم أخذ أي نقود من المفرج عنهم، ولا يسجن أحد على قرشين، وأن يعطي الشخص الذي عليه دين مهلة للسداد وإن عاند في الدفع يحبس بالتماس خصمه[29]. وأن لا يغالي المحضرون في أخذ الدراهم. فيذكر أنه اتصل لمسامع شيخ الإسلام (قاضي القضاه) أن المحضرين يفحشون في أخذ الدراهم بتحريض من (محضر باشي) زيادة عن العادة المتبعة، فألزمه شيخ الإسلام بعدم الزيادة عن العادة القديمة، ومن يخالف ذلك يكون عقابه العزل[30].

وعرضت الكثير من القضايا والمنازعات خلال القرن الثامن عشر أمام قاضي قوصون من عقود زواج وطلاق ونفقة وقضايا المواريث وإثبات الأسعار للمدينين في

(28) محكمة قوصون، س289، م 702، ص320.

(29) محكمة مصر القديمة، س104، م 898، ص311.

(30) محكمة البرمشية: س711، م1، ص1.

قضايا الأحوال الشخصية، وتسجيل العقود الخاصة بالبيوع في العقارات والممتلكات وإقامة للمتشاكين وكتابة حجج الأوقاف والوصايا والتوقيع عليها والفصل في الخصومات والعتق للرقيق، والتأكد من المخالفة واستحضار الشهود والسماع لهم، والإشراف على المساجد والقائمين بها والتأكد من سلامتها ومراقبة القائمين عليها وتعيين من تحتاجه هذه المساجد من خدم وقراء ومؤدبين للأطفال وخطباء ومقيمي الشعائر[31].

ففي قضية خلافيه بين مسلم وذمي يهودي من اليهود القراءون[32]. نجح القاضي الحنفي بقوصون في الفصل فيها دون إثارة أي نوع من أنواع الحساسية، فعندما أدعى علي بن محمد نقيب الدلالين على الذمي عبد الدايم اليهودي القراء بن سليمان بمبلغ 3000 نصف فضة ثمن بضائع اشتراها منه ولم يدفع اليهودي ثمنها، ولما سأله القاضي اعترف بذلك ورفض دفع ما عليه وتم اعتقاله في سجن القاضي (الحاكم الشرعي) في 10 شعبان 1134هـ/1722م[33].

وأيضاً لم يتردد القاضي في حبس أحد الأشراف وهو بلان الحريري بن السيد الشريف عبد الرحمن عندما أخذ ملابس وبضائع من شخص يدعي علي بن عاشور، وكانت هذه البضائع تقدر بأكثر من 7 ذهب قندقلي ودينار ذهب منذ عام سابق، وعندما مثل أمام القاضي أنكر الدعوة. فأحضر المدعي الشهود وهم الشيخ عبد الوهاب القباني بخط الرميلة (بجوار القلعة) والحاج عبد الله بن أحمد، وقد اعترف الشهود بثان الدعوة، فطلب منه القاضي دفع المبلغ فرفض واختار المدعي اعتقاله بسجن الشرع الشريف (القاضي)[34].

(31) عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، عدد 79، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص94.

(32) عن اليهود وأنواعهم ومناطق تركزهم بحارة اليهود. انظر: د/محمد عفيفي: الخطط والحياة الاقتصادية في حارة اليهود بالقاهرة في العصر العثماني، المؤرخ المصري، كلية الآداب – جامعة القاهرة– عدد 10، 1993م.

(33) محكمة قوصون، س 291، م12، ص5.

(34) محكمة قوصون، س 296، م 579، ص238.

وفي اليوم الخامس من رمضان عام 1133هـ/1721م أنهى القاضي النزاع بين أحمد الرومي السكري وبين نور الدين علي بن عبد الله بسبب تعدي نور الدين على الجارية تفاحة إحدى جواري أحمد الرومي وارتكب معها جريمة الزنا أكثر من مرة وحملت منه، وبعد خصام ونزاع طويل بينهما، نجح القاضي في الإصلاح بينهما فاشترى نور الدين الجارية تفاحة من أحمد الرومي بثمن قدره 5000 نصف فضة وصارت تحت تصرفه[35]. وكان القاضي يستخدم كل السبل الممكنة سواء بالاعتقال والسجن أو استخدام الطرق السلمية كأقصر الطرق لحل القضايا والحفاظ على الأمن والنظام داخل حي قوصون. وحتى يتيسر له أداء مهمته على أكمل وجه دون تقصير، فلابد له من معاونين يشدون من عضده.

معاونو القضاة:

لم يكن الجهاز القضائي مقصوراً على القضاة فحسب، بل وجد العديد من الموظفين الذين يعملون في خدمة القاضي من إحضار الخصوم إلى المحكمة وترتيب دخولهم إلى القضاة حسب أدوارهم، وكذلك توثيق الدعاوي وكتاباته في السجلات وحفظها في الخزانة بذلك، وأيضاً المفتون الذين يقدمون الفتاوي للقضاة للاستناد إليها في إصدار أحكامهم. ويرى بعض المؤرخين أن الجهاز القضائي المكون من القضاة وأعوانهم كان يكون فريقاً للعمل القضائي مهمته النظر في قضايا الناس وتسهيل أمور التعامل مع القضاة سواء عند نظر القضايا أو عند استنساخ حجج لهم[36].

أ- العدول:

العدول أو الشهود كانوا بمثابة الساعد الأيمن للقاضي يكتبون الحجج داخل المحكمة نظير أجر معلوم تقدر الوثائق بنحو 4 أنصاف في الحجة الواحدة، وقد حذر شيخ الإسلام من قيام الشهود بكتابة الحجج خارج المحاكم دون علم النواب الحنفية عندما رأى الكثيرين منهم يتعاطون ذلك[37]. ويعين السادة العدول بأمر من قاضي القضاة

(35) محكمة قوصون، س292، م 511، ص 214.

(36) عبد الرازق عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم (117)، القاهرة ، 1998 ، ص301.

(37) محكمة قوصون: س291، م131، ص47.

داخل المحكمة، وقد ورد أمامنا العديد منهم داخل محكمة. فقد أصبح نور الدين علي من السادة العدول بمحكمة قوصون ابتداءً من غرة ربيع الثاني 1135هـ/ 1723م[38]. ودائما يؤكد قاضي القضاة على ضرورة استقامة الشهود وحسن سيرتهم حتى يمكن الأخذ برأيهم. وإن خالف بعضهم هذه الشروط وجب عزله. فقد أصدر قاضي القضاة في حادثه شهيرة قراره بوقف الشاهد محمد السنباوي وعدم التعامل معه منذ 8 محرم عام 1136هـ/1724م[39].

وأول من اتخذ شهوداً ثابتين في المحكمة هو القاضي غوث بن سليمان (140– 144هـ/757– 761م) وسأل عنهم في مصر في خلافة أبي جعفر المنصور، وكان الناس قبل ذلك يشهدون فمن عرف عنه خير قبل منه، ومن عرف عنه غير ذلك لم يقبل شهادته، حتى كثرت شهادات الزور، ومن المعروف أن الشهادة أو البينة هو الدليل الأول المعتمد في نظام القضاء الإسلامي ولم تكن الأدلة الكتابية تصلح بمفردها وسيلة مستقلة للإثبات أن رفضها الطرف المدعي عليه وفي هذه الحالة لا يقبل الدليل الكتابي ما لم يكن مدعماً بشهادة شاهدين على الأقل، ويصدق على المستندات الرسمية والعرفية على حد سواء[40].

ب– الكُتاب:

يعتبر الكُتاب من أهم معاوني القضاة، يقومون بكتابة الحجج في السجلات والكشف عنها واستخراجها عند الحاجة إليها، وقد توافر لمحكمة قوصون العديد من الكُتاب خلال القرن حررت أسمائهم في ذيل الحجج، ولكن لا يعني ذلك سطحية دورهم. فمن

(38) محكمة قوصون: س290، م 226، ص88.

(39) محكمة قوصون: س290، م419، ص163.

(40) عبد الرازق عيسى: المرجع السابق، ص302– ويذكر أن عملية استخدام العرف كانت سمة واضحة ومستخدمة في القانون المصري حتى بعد ترجمة العديد من القوانين العثمانية إلى اللغة العربية لاسيما قانون العقوبات Penal Cope وغيره من القوانين العثمانية التي كانت باللغة التركية داخل المحاكم المصرية. انظر: Gabriel Baer: Tanzimatin Egypt the Pend Cope, Bullentin of the school of oriental and African studies University of London. 1953, P 38.

خلال فحص وثائق محكمة قوصون تكشفت لنا العديد من الحقائق التي أظهرت نوعيات كُتاب قوصون في القرن الثامن عشر، فظهر في بداية القرن كلاً من الشيخ أحمد الوفائي والشيخ ناصر القوصوني(41). وكذلك الشيخ علي الديروطي، أما علي المنوفي فقد مكث في منصبه لمدة تربو على ست سنوات في الفترة (1137-1143هـ) ومعه أخوة أحمد المنوفي(42). أما عائلة الصيرفي فقد كان منهم أكثر من كاتب في أواخر القرن مثل أحمد الصيرفي ومحمد الصيرفي الذي كان بالفعل آخر كاتب بمحكمة قوصون عند نهاية القرن18(43).

وكان يرأس هؤلاء الكُتاب "رئيس الكتبة" الذي يُعين أيضاً من قبل قاضي القضاة. ويجب أن يكون من المشهود لهم بالاستقامة، ففي 15 شوال 1128هـ/1716هـ أصبح نور الدين الدين علي الديروطي رئيساً للكتبة بمحكمة قوصون(44). في حين أصبح أحد الأئمة كاتباً أيضاً وهو الإمام مصطفى الدهمشاوي(45). وهو ما أكد عليه قاضي القضاة عند اختيار رئيس الكُتاب داخل أروقة المحكمة. ومن يثبت عليه عكس ذلك سواء من رئيس الكُتاب أو حتى من الكُتاب العاديين يتم فصله. وهو السبب وراء فصل الكاتب محمد الإبياري "**لشقاوته وعدم استقامته ولتعاطيه الأمور المهملة**"(46). على حد تعبير الوثائق. كذلك يطرد من العمل إذا لم يحضر بمقر المحكمة من ضحى النهار حتى أذان العصر يومياً، وهي أوقات العمل الرسمية لهم. وفي نظير ذلك يحصلون عن كل حجه نصفان من الفضة ما عدا الحجج المتعلقة بالإيجار والبيوع والكتابة للأوصياء وعلى القيم والمريض والوصي وناظر الوقف، أو ما يتعلق بأموات الأشراف والعلماء

(41) محكمة قوصون، س285، م76، ص24.
(42) محكمة قوصون، س195، م 2، ص1.
(43) محكمة قوصون، س305، م 2065، ص546.
(44) محكمة قوصون، س289، م525، ص238.
(45) محكمة قوصون، س294، م859، ص329.
(46) محكمة قوصون، س290، م490، ص193.

والعساكر[47]. وكان يتم تعويضهم عن ذلك بالسماح لهم بالعمل في وظائف أخرى كالأوقاف والأعمال الإدارية والدينية مثل الإمامة "كما في حالة مصطفى الدهمشاوي – سبق التعرف به– جمع بين وظيفة الإمامة والكتابة داخل محكمة قوصون"، وقراءة القرآن بهدف زيادة دخولهم وحمايتهم من تناول الرشاوي[48].

3– الصراف:

كان الملتزم يعين الصيارفه في حصة الإلتزام، ويتبادل معهم المكاتبات لضمان سير العمل. ويقومون بجمع الأموال المقررة في منطقة اختصاص كل منهم طبقاً لما هو مدون بسجل "شاهد القرية". وذكر حسين أفندي الروزنامجي أن الصراف يقبض الأموال من الفلاحين ويقيد اسماءهم، وهو الذي عليه الحساب مع الملتزم وعوائده جانب على المخرجات، وجانب آخر على الفلاحين، ولكل صراف ضامن بمصر يضمنه عند الملتزم، وإن حصل منه أدنى خلل يكون الضامن ملزماً به[49]. فالصرافين في قوصون كانوا يعملون تحت يد الملتزم في القرى الريفية المختلفة، ولا يتأخرون عن واجبهم رغم بُعد المسافة بين عملهم ومحل إقامتهم في قوصون. حيث كان سليمان بن عوده الصراف بقوصون يقيم بخط الشيخ الظلام داخل قوصون ذاتها منذ عام 1135هـ/ 1723م[50]. ومن قبله أخوه علي بن عوده أيضاً كان صرافاً يقطن بقوصون، وبجانب عمله كصراف، تولى نظارة وقف المرحوم أحمد الخوانكي ومباشرة شئونه، حيث قام بتأجير مساحة من الأرض الزراعية تقدر بنحو 12 قيراط من جملة ممتلكات الوقف المذكور والتي كانت تقع بالخانقاة السرياقوسية [*] وشملت هذه الأرض أصول ليمون

(47) محكمة قوصون، س294، م846، ص323.

(48) عبد الرازق عيسى، المرجع السابق، ص315.

(49) حسين أفندي الروزنامجي، المصدر السابق، ص40.

(50) محكمة قوصون، س291، م99، ص33.

(*) الخانقاه السرياقوسيه: أنشأها الملك الناصر محمد بن قلاوون عام 723هـ وجعل فيها مائة خلوه لمائة صوفي، على قدر ميل من ناحية سرياقوس شمال القاهرة. انظر: المقريزي، الخطط، حـ4، ص285.

وزيتون ونارنج ونخيل. أجرها لشخص يدعى صالح بن محمد السيرجاني لمدة عقد واحد (ثلاث سنوات) بأجرة قدرها عن كل عام 1000 نصف فضة يقدمها المستأجر لجهة الوقف عن كل عام[51].

وبجانب اختصاصه بجمع الأموال الأميرية من الفلاحين كان الصراف كذلك يقوم بجباية المصروفات المحلية والإدارية التي تؤخذ خصماً من المال الحرة كما يجبي كذلك عادات الكشوفية القديمة والكشوفية الجديدة. وكان يحدث عادة أن يتصرف البكوات والمتلزمين في دخولهم عن طريق توكيلات يعطونها لدائنيهم، ويعود هذا الوفاء بالنفع على الصراف الذي كان يطلب استقطاعات من الدين تتناسب قيمتها مع السرعة التي يحققها في إتمام سداده، وحيث كانت العادة تخول له الحق في تحصيل 2 إلى 3 مديني من كل ممول عندما يسلم إليه قائمة بالضريبة المقدرة عليه، وحيث كان يحصل منه على قائمة بالضريبة المقدرة عليه، وحيث كان يحصل منه على أتاوة مماثلة في كل مرة يسجل له فيها تنزيلاً من الحساب، وحيث كانت تتضاعف أمثال هذه العادات أو الأتاوات فقد كان كل ذلك يهيئ له تحقيق أرباح طائلة[52].

وهكذا كانت لديه وسائل لا حصر لها تصل بدخوله إلى مبالغ هائلة مكنته من شراء العديد من العقارات مثل حالة محمد الصراف من أبناء قوصون امتلك به عدداً كبيراً من المنازل والأورقة واسطبلات الخيول[53].

4- أمير الحاج:

من الوظائف المهمة، التي كان يُعين فيها كبير التجار لحماية ركب الحجاج إلى الحرمين الشريفين من اللصوص وقطاع الطرق، ولكن بمرور الوقت استلزم الأمر اسناد هذه المهمة إلى رجل كبير لا تقل رتبته عن "أمير اللوا" مثل عبد الرحمن أغا المقيم قرب جامع الماس بخط قوصون، والذي ظل لفترات طويلة أواخر القرن الثامن عشر

(51) محكمة قوصون، س 285، م 505، ص149.

(52) استيف، المصدر السابق، ص92.

(53) محكمة قوصون، س305، م570، ص277.

أميراً للوا بجانب أمارته للحج المصري[54]. وفي مقابل ذلك كان يرتب له في كل عام 200 كيس، ثم زيد المبلغ مع مرور الزمن نظير الاعتماد على عدد أكبر من العساكر لحماية موكب الحج وقافلته إلى 800 كيس[55]. وكانت المخاطر التي تواجه قافلة الحجاج تتمثل في هجمات البدو الذين كانوا في الماضي يحترمون الحجاج، ولكن بمرور الزمن زادت سطوة هؤلاء البدو، وبات من الضروري احتواء أطماعهم عن طريق انتقال منصب الحج من مجرد رجل تاجر إلى تكليف رجل من البكوات كما سبق الذكر. وبدأ الباشا وكبار أبناء القاهرة يدفعون بأنفسهم رواتب المماليك والمغاربه الذين يستخدمون لهذا الغرض. بل تعدى الأمر ذلك إلى السلطان العثماني نفسه كي يدبر الوسائل الكفيلة بتأجير حراس أقوياء لهم مهابة. حيث أمر السلطان العثماني بزيادة إضافة إلى الميري قدرها 1.162 مديني تخصص للانفاق على المحمل، ولذا فقد اشترى أمن الطريق بعد ذلك بوقت قصير مقابل أتاوة قدرها 2.500.00 مديني كانت تعطى للعربان الذين يشغلون الطريق الذي تجتازه قوافل الحجاج. ثم جاء عام 1115هـ/1703م ورصد السلطان محمد إعانة مالية جديدة قدرها 2.500.00 مديني، وأضاف السلطان مصطفى في عام 1174هـ/1759م 3.750.00 مديني[56].

وعلى الرغم من أن المبالغ التي خصصت له في البداية، ورغم أنه كان يرث كل متعلقات من يموتون من الحجاج أثناء الطريق، فقد كانت مهمته هذه لا تعود عليه بنفع كبير، إذ كان يلزمه أن يستأجر المماليك والمغاربة الذين يشاركون في الحرس، كما كانت هناك الأتاوات التي يقدمها للقبائل العربية بالإضافة إلى مصروفات توفير المؤن وتدبير وسائل النقل الواجب توفيرها لكل من الحق بالخدمة العامة بالمحمل، ولم يكن هؤلاء يؤجرون على نفقة خزينة السلطان، كل ذلك كان يقع على عاتق أمير الحاج. وقد أمر السلطان سليمان أن يتبع المحمل 14 سرداراً يؤخذون من الأوجاقات ومعهم

(54) محكمة قوصون، س 305، م 570، ص277.

(55) حسين أفندي، المصدر السابق، ص61.

(56) استيف، المصدر السابق، ص240.

سرايا من فرقهم العسكرية، ويتولى سبعة من هؤلاء الضباط قيادة فرقة الحرس (حرس المحمل)، أما الآخرون فيتوجهون إلى جدة كي يتولوا قيادة الطابية، وليحلوا محل زملائهم الذين عملوا هناك طوال العام السابق. وكان السلطان قد رصد لهؤلاء راتباً سنوياً قدره 366.814 مديني[57].

وكانت بلاشك كل هذه التدابير تهدف بشكل أو بآخر إلى الوصول بقوافل الحجاج إلى بر الأمان حتى لا تتكرر المأساة التي حدثت في عام 1200هـ/1788م والتي نهب بشكل تام المحمل الذي يقوده محمد بك المبدول، وبعد ذلك بسنواتٍ ست تعرض المحمل مرة ثانية لنفس الكارثة[58].

وكان أمير الحاج المصري يحمل إلى مكة والمدينة الهدايا التي كانت ترسل إليهما سنوياً باسم السلطان من نقود وحبوب وزيوت وشمعدان وحصر تفرش في دور العبادة أو تخصص لاستخدام شريف مكة وعدد من السكان وفي بعض أماكن أخرى أباراً تستخدم لسقاية المحمل ولتجديد مئونته من المياه، وقد رصد السلطان سليمان اعتمادات مالية لتطهير هذه الآبار وكذلك لتطهير أحواضها التي تستقبل المياه تنزح منها. كما حرص على رصد أموال لشراء التبن الذي تتغذى عليه الثيران المستخدمة في نزح المياه. ويسبق المحمل السقاءون العاملون في خدمة أمير الحج، لملء الأحواض، وإقامة خيمة خاصة لهم حتى يتمكنون من توزيع المياه على الحجاج[59].

وهكذا أصبح أمير الحاج يصنف ضمن الوظائف المهمة والحساسة التي لعبت دوراً خطيراً في السلك الإداري والوظيفي نظراً لارتباطها بالجانب الديني. ومن جانب آخر كانت تجسد مدى قوة شكيمة الدولة ووقفها في وجه البدو داخل الصحراء والحد من تهديداتهم المستمرة للدولة وقوافلها بوجه عام وقافلة الحج بوجه خاص.

---

(57) استيف، المصدر السابق، ص241.

(58) نفسه ، هامش، ص 141.

(59) نفسه ، ص242.

5) الوظائف الخدمية وشئون المرافق والبلديات.

أصبح من الصعب علينا أن نؤكد بوجود هيئة إدارية بعينها تختص بإدارة شئون المرافق والبلديات نظراً لقلة الأجهزة المتصلة بشئون تلك الخدمات. وهو ما يفسر تقديم غالبية هذه الخدمات يقع في المقام الأول على عاتق الأفراد العاديين من أبناء الحي كعمل شبه تطوعي أو تلقائي في ظل غياب تلك الإدارات المتخصصة، وهو ما ينجم عنه فوضى عارمة كانت تعم حياة المدينة.

ويأتي على رأس هذه الخدمات حفظ الأمن والنظام داخل الحي، وهو ما يقوم به والي الشرطة الذي يقود الانكشارية وفيهم ممن يتولون مهمة الأمن العام داخل حي قوصون وحراسة الممتلكات ومنع الجرائم والسرقات في الطرق والشوارع فالحاج عمر بن أحمد كان يحرس بوابة خط الدواديه بقوصون طوال الليل ابتداء من عام1113هـ/1701م[60]. أما جامع الماس الذي يجاور حمام النساء المعروف "بحمام الدود" بوسط قوصون فكان يحرس بوابته عبد الرحمن بن علي في بداية القرن الثامن عشر[61]. أما شيوخ الحارات فقد كان لهم دور مماثل في حفظ الأمن والنظام ومراقبة العناصر المشبوهة مثل رجل الشرطة، وكذلك حضور جلسات المحكمة لمراقبة حالات البيوع والشراء والتركات لفض المنازعات التي قد تنشب أثناء تلك الحالات. فقد حرص الحاج علي الزياني شيخ حارة الدوادية (نسبة إلى جامع الدوادية بقوصون) حضور حالة البيع التي تمت داخل محكمة قوصون في 24 شوال 1127هـ/ 1715م بين شخص يدعى الأسطى هيكل بن أحمد السروجي الذي اشترى من المرأة حدقة ابنة عبد القادر مساحة تقدر بنحو 12 قيراطاً بحارة الدواديه – منطقة نفوذه– والمجاورة كذلك لمطهرة جامع الدواديه[62].

(60) محكمة قوصون، س285، م 1593، ص521.

(61) محكمة قوصون، س 290، م 149، ص60.

(62) محكمة قوصون، س 289، م32، ص16.

ويؤكد أندريه ريمون على هذا الدور الفعال لشيوخ الحارات من حفظ النظام والأمن، ويزيد عليه الالتزامات التي نفوذها منذ قيامهم بإحصاء النفوس في 31 أكتوبر 1798، ومنذ ذلك الحين أصبحوا ضامنين للأهالي من أبناء أحيائهم ومسئولين عن أي اضطراب قد ينشأ فيها. وعندما فكر الفرنسيون أثناء حملتهم على مصر– في عمل إحصاء للمولودين والمتوفين أوكلوا هذه المهمة إلى مشايخ الحارات تعاونهم في ذلك القابلات واللحادين(63).

وبوجه عام كان مشايخ الحارات بمثابة همزة الوصل بين السلطة والرعايا، وهو نفس الدور الذي كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية– كما سنرى– عند تناول الجانب الاقتصادي. أما عملية توفير المياه لسكان قوصون فتأتي ضمن أولويات الخدمات الضرورية الواجبة، التي اختصت بها طائفة السقايين، الذين يجوبون الشوارع حاملين القراب المصنوعة من الجلد ممتلئة بالمياه، لتفريغها داخل المنازل في الآبار الخاصة بها أو بعض الجرار. وكانت غالبية منازل قوصون تضم آبار مياه نقية صالحة للشرب منها على سبيل المثال لا الحصر، منزل خديجة خاتون ابنة عبد الله الجركسية معتوقة الأمير شعبان أغا، والذي قدرت مساحته بنحو 12 قيراط بدرب الأغوات قرب باب جامع قوصون، وقد ضم هذا المنزل بئر من المياه النقية معد للشرب والاستخدامات اليومية(64).

وبجانب الآبار داخل المنازل وجدت الأسبلة وصهاريج المياه، وكان السقايين يحملون مياه النيل ويصبونها في هذه الأسبلة نظير أجر معلوم، وتؤكد الوثائق بوجود هذه الأسبلة في أماكن مختلفة بقوصون في درب الهلالية سبيل على البارودي(65). وسبيل آخر بزقاق حلب ضمن أوقاف المرحوم جانم الزردكاش(66). يقوم السقايين بملء هذه الأسبلة وغيرها من الأواني والأشياء المخصصة لحجز المياه وكانوا يحملون المياه

(63) أندريه ريمون، المرجع السابق، ص27.

(64) محكمة قوصون، س290، م340، ص139.

(65) محكمة قوصون، س189، م299، ص135.

(66) محكمة قوصون، س290، م40، ص10.

إما على ظهور الجمال أو الحمير يجوبون شوارع قوصون لا يركبون حيواناتهم نظر لثقل قرب المياه فوق ظهورها حتى يصلون إلى عملائهم. وعندما كان السقا يصل إلى مقصده، كان يصب المياه في خزان أو "زير" عميله. ولكي يحصّل السقا ثمن خدماته كان يلجأ إلى عدة وسائل تختلف في دقتها. فقد كان يكتفي أحياناً بأن يسجل على باب المشترك خطوطاً بعدد القرب التي أحضرها له. وأحياناً أخرى كان يستخدم عقوداً من الخرز الأزرق، يسحب منها خرزة عن كل قربة يحضرها له. وعندما تنتهي كل خرزات العقد كان السقا يسوي حسابه مع عميله(67).

ولم تكن كل كميات المياه تباع مباشرة على سكان قوصون. فجزء كبير منها كان يوضع في الأسبلة حتى يستطيع الفقراء الذين لا يمكنهم شراء المياه من السقايين أن يحصلوا منها على حاجاتهم بأنفسهم. وهو ما يؤكد الصبغة الدينية لهذه المهنة، لذا لم يكن من العصيب أن نرى السقايين في فترة الحج يتصدرون موكب المحمل حيث يؤمنون للعطش من جمهوره مياه الشرب العذبة على حساب المنشآت الخيرية– وكما تحدثنا من قبل عن تسبيلهم في موسم الحج لدورق المياه من بئر زمزم ويضعونه في الحرم المكي لشرب المارة(68).

وهكذا أصبحت الخدمات التي قدمها السقايين وغيرهم من أصحاب المهن والوظائف الخدمية المهمة جاءت في المقام الأول على حساب هؤلاء الأفراد وبلا ترتيب مسبق، وكما ذكرنا سالفاً كان عملاً شبه تلقائي أو تطوعي في ظل غياب إدارات متخصصة تناط بمثل هذه الخدمات المهمة التي تمس الحياة اليومية لسكان الحي.

ثانياً: الأنشطة الاقتصادية:

1– امراء قوصون ونظام الالتزام:

بعد فحص وثائق محكمة قوصون، برهنت نتائج هذا الفحص على تواجد ملتزمين قاطنين بقوصون خلال فترة القرن 18، ظلوا يمارسون حصص التزامهم من خلال

(67) أندريه ريمون، المرجع السابق، ص101.

(68) محكمة قوصون، س300، م917، ص423.

عمال النواحي التابعة لهم. فكان الأمير رضوان من أغوات الجاويشية ملتزماً على ناحية شنره (سبق التعرف بها) بالبهنساوية منذ عام 1127هـ/1715م يحصل ما عليها من الأموال الأميرية والغلال الديوانية من خلال شيوخ الناحية التابعين له وعلى رأسهم عمر سليمان شيخ ناحية شنره[69]. وفي نفس العام التزم الأمير محمد أغا من أمراء الجاويشية أيضاً، على ناحية إبراش بولاية شرقية بلبيس. والذي عين أحد مشايخ الناحية ويدعى علي بن عماره ينوب عنه في ضبط ديون الفلاحين المزارعين وثمن خراج زراعتهم[70]. حيث خول القانون للملتزم بعد أن يحصل على لقبه من خلال مزاد علني، أن يمنح سنداً أو أمراً من قبل الروزنامه إلى مشايخ حصة إلتزامه وفلاحيها للامتثال لأوامره ودفع الأموال المقررة عليهم – مثل الحالتين اللتين تم فحصهما وتقديمهما– وبالمقابل يدفع الملتزم ضريبة سنوية بجهة الروزنامة نظير حصة التزامه تسمى الحلوان[71].

2– تربية الخيول:

حرص سكان قوصون وامراؤها على اقتناء وتربية الخيول داخل الاصطبلات سواء المستقلة أو الملحقة بالمنازل، فيكاد لا يخلو أي منزل بقوصون من اصطبل ملحق به. فمنزل إبراهيم بن يوسف الشهير بالبطال داخل درب الدالي حسين بقوصون كان يضم اسطبل به رأسين من الخيول[72]. وكذلك منزل الأمير عمر بن سليمان أغا بزقاق حلب بقوصون به اصطبل كبير يطل على حاصل ورواق[73]. فالأمراء في قوصون كانوا دائماً يهتمون بتربية الخيول العربية الأصلية، والتي كانوا يعتبرونها نوع من الرفاهية والأبهة والعظمة، وكانوا ينفقون الأموال بسخاء على تربية وشراء هذه الخيول هامًا

(69) محكمة قوصون، س289، م80، ص35.

(70) محكمة قوصون، س289، م51، ص38.

(71) محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، دار سعاد الصباح، 1993،ط2، ص157.

(72) محكمة قوصون، س292، م373، ص156.

(73) محكمة قوصون، س292، م387، ص163.

كلفهم ذلك، فتسجل وثائق قوصون حاله الأمير علي باش جاويش طائفة مستحفظان الذي اشترى ثلاث خيول تحمل ألوان أحمر وأزرق وأبيض بجانب المؤن اللازمة لهم من التبن مقابل 3057 نصف فضة، وكانت هذه الحالة في مستهل القرن الثامن عشر وبالتحديد في 12 جماد أول عام 1113هـ/1701م[74].

3- الحرف والصناعات:

ضم حي قوصون العديد من طوائف الحرف والصناعات المختلفة بالرغم من أنه أحد أحياء القاهرة الراقية التي سكنها فئات الطبقات الراقية التي كانت تفضل سكنى الأحياء الهادئة بعيداً عن أحياء الحرفيون الصاخبة، فانتشرت بقوصون العطارة التي كانت من أساسيات الأسواق. ولها غرف ومحلات خاصة بها ضمت أدوات العطارة من قرنفل وكراويه وفلفل ومستكة روسي وتركي وكركم وجاوى وكحل ولبان ناعم وغيرها مما تعج به حوانيت العطارين بقوصون والتي كان أهمها على الإطلاق حوانيت إبراهيم بن عمر القوصوني المجاورة لجامع الماس وحمام الشيخ الدود المعروف "بحمام النساء"، والذي مارس حرفة العطارة بقوصون أكثر من عشرين عامًا في الفترة (1158/1135هـ- 1746/1723م)[75]. وبجوار حوانيت إبراهيم العطار محلات الحاج عيسى العطار حيث انتشرت حوانيت ومحلات العطارة في منطقة جامع الماس مسقط رأس طائفة العطارين وشيخهم بقوصون[76].

أما صناعة دق البن من الصناعات التي أقبل عليها الكثيرين وخاصة في منطقتي الخيمين والجانبكية بقوصون واللتين كانتا مسقط رأس الدقاقين في البن وحوانيتهم التي ضمت الأدوات المختلفة لهذه الصناعة. فيذكر أن منصور بن محمد وشعبان بن مصطفى الدقاقين في البن، قد اشترا من محمد بن أحمد المبلط جرتين حجر صوان وطاجن حديد وميزان نحاس وبكرج نحاس وقطعتين من الخشب لدق البن داخل

(74) محكمة قوصون، س285، م1448، ص477.

(75) محكمة قوصون، س290، م149، ص60 وكذلك س299، م27، ص22.

(76) محكمة قوصون، س290، م453، ص178.

الحانوت الجديد برأس الخيمين مقابل 10300 نصف فضة[77]. أما منطقة الجانبكية فقد انتشرت بها الحوانيت والحواصل (المخازن) التي حوت أدوات دق البن وتحميصه[78].

وارتبط بظهور صناعة دق البن ظهور طائفة القهوجية بقوصون منذ بداية القرن وبيوت المقاهي التي يتم فيها عمليات "طبخ القهوة" على حد تعبير الوثائق. كانت المفاهيم تضم عدة أدوات لإعداد وتحميص البن مثل حبات من النحاس وثلاث بكارج وبطط "أواني" نحاسية أيضاً، وصناديق خشبية لخزن البن بعد تحميصه وفناجين صيني وأكوام من الحطب داخل المخازن، فضمت قهوة الأمير عثمان أغا – طايفة تفكجيان– العديد من الأدوات والمخازن والبن والحطب بداخلها، أما مقهى النحاس فكانت أيضاً لا تقل مكانه عن مقهى الأمير عثمان، بل كانت تضم بعض المدولبين بها مثل جاد الله بن السيد سليم، وإبراهيم بن أحمد القهوجي[79].

أما درس وطحن الغلال من الحرف التي وجدت في قوصون والتي خضعت لمرحلتين المرحلة الأولى: عملية درس الحبوب في الأجران باستخدام آلة المدرسة والمسماة بالنورج، وهي ماكينة تتكون من أربع قطع تلتقي اثنان منها وهما توازيان الأخريين بمحورين من الخشب تثبت فيهما عدد المركز ثلاث أو أربع عجلات من الحديد يبلغ سمكه 2مم وقطره نحو 40سم، ويتحرك جسم النورج فوق هذه العجلات من خلال قاعدة يعلوها مقعد مصنوع من الخشب يجلس فوقه قائد الثيران المعلقة بالنورج، وهناك طوق حديدي مثبت بالعارضة الداخلية للقاعدة التي ترتبط بالعريش المتحرك بواسطة حبل، ويوضع في طرف هذا العريش نير أفقي يمر فوق رقاب هذه الحيوانات[80].

(77) محكمة قوصون، س285، م40، ص14.

(78) محكمة قوصون، س304، م698، ص366.

(79) محكمة قوصون: س285، م 1751، ص572.

(80) جيرار: وصف مصر، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، جـ4، القاهرة، 1978م ، ص25.

وتفك وتبسط حزم النباتات التي تحتوي الحبوب التي يراد درسها بواسطة النورج فوق أرض الجرن، فيدور النورج بشكل دائري، حيث تدرس أقدام الثيران الحزم التي انفرطت فيخرج الحب من السنابل، أما القش فيهرس بواسطة العجلات الحديدية ويستخدم كعلف جاف للحيوانات المختلفة.

أما العملية الثانية، نقصد طحن الحبوب من خلال طواحين الغلال التي تتكون من حجرين أعلى وأسفل وعجلة وقائم وقادوس وعامود، إضافة إلى المساحة الدائرية التي يشغلها الطاحون، وهي في مجملها طاحون زوج فارسي مثل الطاحون المعدود ضمن أوقاف سليمان باشا بقوصون، وقد بنيت على مساحة تقدر بنحو ستة قراريط[81]. وفي بداية القرن الثامن عشر قام أحد المدولبين بالطاحون ويدعى محمد بن سلطان ببيع بعض متعلقات الطاحون مثل العدة الداخلية من كيل ومناخل وفوارغ ونحو 23 أردب من القمح الحنطة والقش المدروس كعلف لأثوار الطاحون، بجانب سبعة أثوار وحمارتين وشياه مختلفة الألوان، اشترى كل هذه المتعلقات الأمير إبراهيم أحمد مستحفظان والحاج محمد الجرار من طائفة الطحانين، مقابل 7357 نصف فضة[82]. وفي عام 1136هـ/1724م قام أحد الأشراف وهو علي بن رمضان المدولب بحمام الشيخ الدود "حمام النساء" باستئجار قطعة أرض فضاء قرب ساقية حمام الدود على مساحة 17 ذراع وعرضها 7 أذرع لبناء طاحون فرد فارسي لطحن الحنطة[83]. في حين تحول طاحون قرب زاوية الشيخ محمد القوصوني بدرب الأغوات إلى اصطبل بعد تهدم معظم الإنشاءات به وتحوله إلى خرائب[84]. أما طاحون ابن يشبك فمن أشهر طواحين قوصون في النصف الأول من القرن الثامن عشر داخل زقاق حلب[85].

(81) محكمة قوصون، س304، م306، ص114.

(82) محكمة قوصون، س285، م776، ص245.

(83) محكمة قوصون، س290، م347، ص136.

(84) محكمة قوصون، س290، م473، ص185.

(85) محكمة قوصون، س292، م301، ص124.

أما صناعة الزيوت فقد احتلت مكانة كبيرة نظراً للحاجة الشديدة لهذه الصناعة من جانب سكان قوصون وتعد أغراضها سواء في تتبيل بعض المأكولات أو لإنارة الشوارع أو للإضاءة داخل المنازل. ويستخدم في صنع الزيوت بذور الخس والقرطم واللفت والكتان والسمسم، ويتفاوت استهلاك الزيوت المصنوعة زيادة ونقصان في مناطق مصر المختلفة تبعاً للتفاوت الذي يوجد بين قابلية أراضي هذه المناطق لإنتاج النباتات الزيتية، ولهذا السبب فإن الناس في المنطقة المدارية لمصر لا يستخدمون في حياتهم سوى زيوت الخس والقرطم، أما في مصر الوسطى فإنهم يستهلكون بشكل خاص زيوت اللفت والكتان والسمسم، وفي مصر السفلى يستهلك الأهالي زيوت الكتان والسمسم، وهو النوع السائد في قوصون بين طائفة الزياتية وتجار الزيت داخل الحي وعلى رأسهم شحاته بن فراج داود الذي امتلك العديد من معاصر الزيت[86]. ويقدر جيرار ثمن معصرة الزيت بنحو 400 بوطاقة، وهي المستخدمة في تصنيع زيت السمسم بوجه خاص إذ أنه يمر بمراحل خاصة به دون غيره من الزيوت الأخرى، فيبدأ الناس بغسل بذور السمسم وبعد تركه مغموراً بالمياه لبعض الوقت، يحمص بشكل خفيف في فرن خاص، ثم توضع تحت رحوات من الحجر تجلب من سوريا وتتحول البذور تحتها إلى ما يشبه العجين بوضع في جرار كبير يقف فوقه رجل يقوم بضرب هذا العجين بقدميه حتى يسيل الزيت الذي انفصل عن السمسم في إناء خاص من النحاس ثم يصب الزيت في بلاص[*]. ويعطي الأردب من بذور السمسم في العادة قنطاراً من الزيت، يبلغ ثمنه في المتوسط ما يقرب من 11 بوطاقة[87].

ومن الصناعات الضاربة في القدم صناعة دبغ الجلود التي انتشرت بشكل كبير في القاهرة العثمانية وتمركزت في حي خاص بها نقصد "حي المدابغ" بوسط القاهرة تقريباً.

(86) محكمة قوصون: س289، م316، 148.

(*) البلاص: نسبة على بلده في صعيد مصر يقال لها البلاصى، وهو يلعب دوراً كبيراً في الريف لأنهم يملئون به الزيت والماء مع الترع والأنهار كل يوم. انظر: أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد المصرية، القاهرة، دار الثقافة، 1970، ص94.

(87) جيرار، المصدر السابق، ص194.

أما في قوصون فلم يكن لهذه الصناعة حظ كبير نظراً لتمركز البكوات والأمراء – كما تقدم– فقد انتشر الدباغون في قوصون على استحياء يجمعون جلود الحيوانات سواء البقر أو الجاموس من الجلادين عن كل جلد عجول البقر أو الجاموس 20 نصف فضة، أما جلد الثور الكبير 25 نصف فضة[88]. من قشر البلوط وتنتج عنه مادة تجعل أنسجة الجلد تنقبض فيقل الإفراز أو النزف، وباتحاد هذا العنصر مع الألياف التي شكلت نسيج الجلود، فإنه يجعلها تتخذ حالة نصف جيلاتينية، بحيث ينتج عن ذلك جسم جديد أشد صلابة وأكثر مرونة وغير قابل للكسر وأقل قابلية لنفاذ المياه منه، كما يكاد يكون غير قابل للتلف. وقبل دبغ الجلود تبدأ العملية الأولى وهي الغسيل أي غمر الجلود في مياه جارية وتعلق فوق حامل حتى تتخلص من دمائها أو أي دهون وشحوم تراكمت عليها في الزرائب أو في المذبح حتى تصبح متشبعة بالماء. أما العملية الثانية فتسمى "الكشط"[89]. ويتم بمقتضاها وضع الجلود في محلول الجير حتى يمكن انتزاع الشعر بسهولة.

وعملية الكشط بالجير تتم في جلود الجاموس والثيران بوجهٍ خاص حتى تصبح الجلود خشنة وجيدة، ثم تغمر في سوائل لاذعة مثل منقوع الشعر أو مصل اللبن أو عصير الدباغة أو في الناتج المائي والحمضي لتقطير الفحم الحجري والتراب (تراب عضوي قابل للاشتعال) أو في ماء أذيب به بعض من حمض الكبريتيك، أو بعد تعرضها لدرجة معينة من التخمر، ويتم ذلك بطيها وقد رشت بالملح أو بدفنها في الفضلات الحيوانية أو بحبسها في قبو، تتعرض لنار ناتجة عن احتراق ثفل الدباغة تكون نصف جافة ونصف رطبة، وتنتج درجة حرارة تتراوح بين 25 و30 وتحدث دخاناً مشبعاً بالبخار يخترق مسام الجلود، ويتخللها ويجعل شعرها أقل التحاماً بها، وذلك بدون أن يتلفها أو يؤثر فيها. وبعد ذلك تتم عملية السمط "إزالة الشعر" وتزال اللحوم العالقة بها عندئذ تصبح الجلود بكل أنواعها معدة للدبغ تبدأ بتغطية الجلود وهي لينة.

(88) محكمة قوصون، س285، م302، ص88.

(89) بوديه: صناعة دبغ الجلود – وصف مصر، حـ5،مكتبة الاسرة ،2002 ، ص316.

مموطة ومكشوطة، بخليط من الملح ومسحوق حبات الخردل والسنط، ثم بعد ذلك توضع، وتنفض، وتداس أو تهرس لعدد من الأيام تزيد أو تنقص تبعاً لحجم الجلود وسمكها، ويتم ذلك كله في ماء أذيبت فيه كمية مناسبة من نفس هذه المساحيق الملحية والقابضة.

وعندما تخرج الجلود من أحواض النقع هذه، تبسط وتجفف ويدخل بعضها وهو ما يزال على هذه الحالة في طور الاستعمال، في حين يمر بعضها الآخر بعملية التطرية أو التليين عن طريق التشرب بالمياه والتدليك بالزيت على الوجهين وتصبغ باللون المتفق عليه غالباً يكون اللون الأسود(90).

وبعد إتمام عملية دبغ الجلود يتم تجهيزها لتدخل في عدة صناعات مختلفة أهمها صناعة القراب التي يحملها السقائين لحمل مياه النيل إلى المنازل المختلفة بقوصون وغالباً كانت هذه القراب من جلود الماعز والتيوس، أما القراب الضخمة التي تحمل فوق ظهور الجمال فتصنع من جلود الثيران، وعندما يلاحظ أحد السقائين أن قربته قد اعتراها الانهاك فإنه يعلقها مع إبقاء فمها مفتوح، فتجف، وعندئذ يدخل فيها خليط من القطران وزيت الزيتون، يبسطه بعناية بيده فوق نصف سطحها من داخلها، ثم يقارب بين نصفيها ويدوسهما معاً كي يتخللها هذا الخليط، ثم تترك هذه القربة في النهاية معرضه للشمس والهواء حتى تتشرب كل القطران الذي أعطى لها ولدرجة لا تتلوث معها الأصابع بالقطران عند لمسها. وبهذه الوسيلة تعمر القربة نحو خمس إلى ست سنوات مع استعمالها يومياً. وكانت المياه تخزن أيضاً في آنية صنعت من الجلد أكثر حذقاً من جلد القراب ثم غليه في الشمع، وجرار من نفس الجلد ولكنها صنعت على نحو خشن بعض الشيء ويستخدمها تجار الزيت لاحتواء الزيت الذي يبيعونه بالقطاعي. أما جلود الأحذية والتي تسمى "بالمركوب" حينئذ فقد صنعت من جلود التيوس والخراف والماعز(91).

(90) بوديه ، المصدر السابق ، ص320.

(91) نفسه ، ص321.

أما الجلود المستعملة في سن أمواس الحلاق المصري فتصنع من سيور من جلود الثيران أو الجاموس، المدبوغة والتي تلين بعد ذلك في الزيت، وتنقع هذه السيور لمدة ثمانية أيام في زيت الكتان، ثم لمدة ثمانية أيام أخرى في زيت الزيتون، ثم تداس بالأقدام، وتلف حتى تكتسب المرونة المطلوبة ولكي تتشبع بالزيت[92]. وكان الحلاقين "المزينين" في قوصون يخزنون هذه السيور الجلدية داخل الحوانيت مثل حانوت الأسطى علي الحلاق[93]. وكذلك حسن جاويش الحلاق[94]. وتؤكد الوثائق أن بعض الفئات من طائفة الحلاقين قد امتلكت العقارات مثل حالة زين الدين على الحلاق بخط جامع الماس بقوصون[95].

ودخلت مع صناعة دبغ الجلود وعمليات الصباغة التي اعتمدت على النيلة الهندية والتي استوردت مصر كميات كبيرة منها عن طريق ميناء جدة[96]. وخصصت لها العديد من الوكالات كان من أشهرها وكالة النيلة بخط الجامع الأزهر[97]. وانتشرت بعض المصابغ في قوصون اعتماداً على نبات النيلة هذا يصبغ الجلود والأقمشة بالألوان المختلفة حسب الأذواق.

أما صناعة المشغولات المعدنية بجميع أنواعها من ذهب وفضة ونحاس وحديد وغيرها من المعادن التي ذاع انتشارها بقوصون يأتي على رأسها المشغولات والأدوات والأواني النحاسية مع تحديد لبعض أسعارها كما جاء في متعلقات عمر بن عبد الله عزبان من اتباع الأمير إبراهيم كتخذا مستحفظان [98] يوضحها بالجدول التالي:

(92) نفسه ، ص319.

(93) محكمة قوصون، س289، م544، ص249.

(94) محكمة قوصون، س289، م562، ص257.

(95) محكمة قوصون، س289، م660، ص659.

(96) اندريه ريمون: الحرفيون والتجار في مصر في القرن 18، حـ1، ص260.

(97) سجلات تقارير النظر، س15، بتاريخ 15 رمضان 1190هـ، ص41.

(98) محكمة قوصون: س289، م17، ص11.

المشغولات النحاسية	الثمن
52 زوج حتى نحاس	133 قرش ريال حجر مشط
5 حلل نحاس – عدد 2 طبق نحاس	52 ريال حجر مشط

جدول يبين أشكال المشغولات النحاسية بقوصون

ولـدينا نمـوذج آخـر مـن المشـغولات النحاسـية المختلفـة وبعـض أنـواع الأسـلحة المصنوعة من معدن الحديد لدى الأمير علي كاشف من أتباع الأمير محمد بك أمير الحاج في الربع الأول من ق18[99].

مشغولات نحاسية	أسلحة حديدية
14 طبق – كبشة نحاس 3 طناجر – طاجن نحاس صينية وبكرج نحاس طشت نحاس	عدد بندقيتين حديد سيف حديد

جدول يبين مشغولات نحاسية وحديدية متنوعة

وتذكر الوثائق أن المشـغولات النحاسية المتنوعـة التـي ورد ذكرها ضـمن ممتلكـات الأمير علي كاشف في الجدول السابق. من النحاس الجديد الذي وصل وزنه لأكثر من 45 أقة. ومعظم هذه الأوانـي النحاسية تشكل أثاث الحياة المنزلية بقوصون، بل فـي تجهيزات وصـداقات الزواج، فقد تبين من فحص عقد زواج الأمير أحمد جلبي بن مصـطفى مـن معتوقتـه تفاحـه ابنـة عبـد الله والمـؤرخ فـي 13 ربيـع الثـاني 1135هـ/ 1723م. أن ضمن صداقة لها ثلاث طناجر وعشر صحون نحاس ومصفى وطشت وشمعدان ومقص. كلها من النحاس الخالص[100].

(99) محكمة قوصون: س289، م142، ص64.

(100) محكمة قوصون: س290، م76، ص29.

والصناعات الحديدية التي ظهرت في صورة أسلحة سواء بنادق أو سيوف وغيرها من الأسلحة المستخدمة في العصر العثماني، ربما يعود ذلك إلى تمركز الأمراء في قوصون وما واكب ذلك من رغبة هؤلاء الأمراء في حوذه الأسلحة والذخيرة. أو موقع قوصون نفسه على مقربة من "سوق السلاح". أما صناعة الحلي والمصاغ فلم تشير إليها الوثائق كثيراً، فجاء على سبيل الإشارة في بطون الوثائق سكن أحد الصياغ تجاه زاوية الشيخ خلف بخط جامع الماس بقوصون[101]. وتردد اسم أحد الصايغ المشهورين وهو شحاذه بن محمد قطري الصايغ والذي حمل أحد الدروب اسمه وهو درب القطري المجاور لحائط جامع قوصون، محل إقامة وممتلكات شحاذه القطري[102].

وجاءت صناعة الغزل والنسيج ضمن أهم الصناعات بقوصون والتي كان الرجال والنساء يشتغلون بها في أوقات فراغهم في المغازل والمناسج اليدوية ومعامل الحياكة اعتماداً على خيوط القطن أو الحرير أو أصواف الأغنام لإنتاج الأقمشة اللازمة لاستهلاكهم والكساوي الصوف والمفروشات والمخدات والمراتب والحشو القطن وغيرها من لوازم الأثاث المنزلي. وجاء الخياطين بقوصون من عائلات عريقة وطوائف مختلفة مثل الأسطى أحمد بن الحاج حسن الخياط من طائفة الجاويشية[103]. والمعلم عبد رب المسيح بن الذمي جرجس الخياط بقوصون، وقد كون ثروة وممتلكات داخل قوصون وخارجها لاسيما بخط سويقه السباعين من ممارسته لمهنة الحياكة على نطاق واسع[104].

على أن أكبر الحرف والطوائف واسعها انتشاراً داخل قوصون طائفة السروجية التي شكلت نسيجاً ضخماً داخل حي قوصون في القرن الثامن عشر، فأصبح للسروجية سوقاً خاصاً بهم هو "سوق السروجين" بجوار جامع قوصون. وكان من الأسواق ذائعة

(101) محكمة قوصون: س285، م1415، ص465.
(102) محكمة قوصون: س285، م1540، ص505.
(103) محكمة قوصون: س299، م87، ص55.
(104) محكمة قوصون: س292، م455، ص191.

الصيت توافر لها العديد من المشايخ "شيخ السوق" والدلالين أمثال سليمان بن بكر الأحمدي الذي عمل دلالاً في سوق السروجية بقوصون منذ عام 1128هـ/ 1718م[105].

وقد تمتعت هذه الطبقة بدرجة من الغنى والثروة أفضل حالاً من باقي الطوائف الحرفية – فامتلكوا الحوانيت والعقارات العديدة فيذكر أن الأسطى هيكل بن أحمد السروجي بقوصون قد اشترى من حدقه ابنه عبد القادر عشرين قيراطاً بخط جامع الدوادية بقوصون، اشتملت على عدة قاعات ومرحاضين مقابل 3800 نصف فضة[106]. واشترى عمر العقبي – شيخ طائفة السروجية السابق– من السيد الشريف علي البرديني بن السيد محمد هاشم البرديني، الحانوت الموجود بخط المظفر قرب مدرسة البانيه على طريق سوق السروجية وجامع قوصون[107]. وكانت لهم ممتلكات أيضاً خارج قوصون، فاشترى الأسطى حموده السروجي من السيد الشريف الزيني عثمان القلعاوي السروجي أيضاً بخط قوصون، العقار الذي قدرت مساحته بـ12 قيراط بدرب إسماعيل الخازن قرب جامع السلطان المؤيد شيخ (*) مقابل 140 ريال مصري "90 نصف فضة"[108].

وقد لاحظنا بعد الفحص الدقيق للوثائق أن طائفة السروجية أغلب المشايخ الذين تولوا رعاية شئونها من الإشراف بقوصون – كما تقدم– في أغلب فترات القرن الثامن عشر. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد محمد المحلاوي شيخ طائفة السروجية بقوصون في نهاية القرن. كان يداوم على حضور جلسات القاضي بمحكمة قوصون

(105) محكمة قوصون: س289، م290، ص134.

(106) محكمة قوصون: س289، م32، ص16.

(107) محكمة قوصون: س305، م204، ص536.

(*) أنشأه السلطان المؤيد أبو النصر شيخ المحمودى الظاهري بجوار باب زويله وقيسارية سنقر الأشقر منذ عام 818هـ. انظر: المقريزي – المصدر السابق– حـ4، ص136.

(108) محكمة قوصون: س305، م2059، ص542.

ليباشر القضايا والمسائل المتعلقة بأبناء طائفته. وعمر العقبي الذي سبق محمد المحلاوي في شياخة طائفة السروجية[109]. وعثرنا على بعض الوثائق تذهب أبعد من ذلك فتؤكد أن شيوخ طائفة السروجية في مصر أغلبهم كان من الأشراف ففي بداية القرن الثامن عشر تولى السيد الشريف محمد الحلبي شياخة طائفة السروجية بمصر ابتداء من عام 1127هـ/1714م[110].

وهناك طوائف أخرى مثل طائفة اللبانة "بائعو اللبن" وتولى أمرهم الحاج أحمد "شيخ طائفة اللبانين بقوصون" منذ عام 1135هـ/1723م[111]. وطائفة الخضرية "بائعو الخضروات" يأتي على رأسهم الحاج عثمان بن أحمد من كبار تجار الخضار بقوصون[112]. وطائفة العقادين "صناعة العقود" التي استقرت بدرب الأغوات بقوصون داخل الورش والحوانيت الخاصة بصناعة "العقادة"، ومن أشهر الحرفيين الأسطى أحمد بن حسين وابنه الأسطى حسين العقاد كلاهما في قوصون واللذان قاما بتجديد عدة حوانيت وورش "معامل" خاصة بصناعة العقادة[113].

- **خاتمة:**

جاءت فكرة دراسة حي قوصون في القرن الثامن عشر وليدة التأمل في تاريخ القاهرة إبان العصر العثمانى والدراسات التي تناولته، وما تمخض عن ذلك من نتائج أكدت أن العاصمة لم تكن جميعها على مظان واحد نظراً لاحتوائها على 53 حياً، لم يكن جميعهم على نفس القدر من الغنى والتمدن والرقي. هذا الاختلاف جاء نتيجة طبيعية لتمركز الأنشطة الاقتصادية المختلفة ودرجة الغنى والفقر والحراك الاجتماعي –سلباً وإيجاباً– الذي واكب هذا التطور من عدمه.

---

(109) محكمة قوصون: س305، م2048، ص536.

(110) محكمة قوصون: س289، م45، ص35.

(111) محكمة قوصون: س290، م119، ص47.

(112) محكمة قوصون: س289، م305، ص144.

(113) محكمة قوصون: س290، م379، ص ص147–148.

لذا جاءت دراسة حي قوصون ضمن خطة طموحه تهدف إلى التوقف بالدرس والفحص لعدد من أحياء القاهرة إبان العصر العثماني للاستقراء الجيد والدقيق دون الاكتفاء بالنظرة العابرة لهذه الأحياء ضمن دراسات مدينة القاهرة– المدينة الأم– التي ضمت هذه الأحياء.

بالفعل خرجت الدراسة بعدة نتائج هامة، أكدت فيها ترسيخ فكرة تصنيف حي قوصون ضمن الأحياء الراقية في القاهرة إبان العصر العثماني. بما شهده من أنشطة اقتصادية وحرفية متنوعة، وظهرت على أرضه العديد من الصناعات والطوائف الحرفية مثل طائفة السروجية (صناع السروج) التي احتلت مكانة كبيرة داخل قوصون، حقق أصحابها الأرباح الطائلة، ظلت تحت رعاية الأشراف في قوصون نظراً لأهميتها البالغة التي مست حياة سكان قوصون وامراؤها، حيث اهتم البكوات والأمراء باقتناء وتربية الخيول التي لا غنى لها عن "طوائف السروجية وصناعتهم" ومستلزمات خيولهم من تلك السروج والصناعات الجلدية. بجانب عدة صناعات أخرى مثل صناعة دق البن وطحن الغلال وصناعة الزيوت ودبغ الجلود والمشغولات المعدنية المتنوعة.....الخ.

أما الأنشطة التجارية التى ظهرت اثناء التعرض للملامح الاقتصادية للحى جاءت نتيجة طبيعية للازدهار الاقتصادي والصناعي، حيث تعددت المنشآت التجارية مثل الأسواق والحوانيت والوكالات التجارية وما تعج به من سلع وبضائع ومستلزمات للسكان. بجانب المعاملات النقدية والقروض والرهونات وحركات البيع والشراء التي تؤكد هذه الحركة التجارية والنهضة الاقتصادية التي كان عليها حي قوصون.

وقدمت الدراسة العديد من المنشآت الدينية والثقافية مثل المساجد والزوايا وما انتشر حولها من مقار الأنشطة الاقتصادية حيث تمركز أسواق السروجية حول جامع قوصون وبعض الزوايا، أما المؤسسات الثقافية فضمت المساجد أيضاً التي لعبت الدورين فكانت مركزاً للدرس والعبادة معاً بجانب المدارس والكتاتيب التي لعبت الدور الفاعل في تعليم أبناء قوصون أصول القراءة والكتابة وتأثيرهم في محيط مجتمعهم الصغيرة بشكل يخدم مصالحهم ورقي حياتهم.

كما نوهت الدراسة على التمدن والتحضر فقدمت تصوراً لبعض جوانب العمارة مثل تخطيط المنازل والمنشآت الاجتماعية الأخرى لاسيما الحمامات وحتى المنشآت الخيرية التي تجسدت في الأسبلة. فجاءت جميعها في عقد واحد متماسك ومتكامل دون انفراط.

ونتيجة فحص وثائق المحكمة الشرعية الخاصة بمحكمة قوصون والتي هي المادة الأساسية لهذه الدراسة تأكدت عملية تلازم جميع الأنشطة مع تلك المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية، فجاءت جميعها في خندق واحد أبرزت أهمية حي قوصون في الحِقبة العثمانية جعلته نابضاً بالحياة ينفعل مع العاصمة دون جمود أو استكانة في فترة سيطرة الأمراء والبكوات على مجريات الأمور والأحداث في مصر إبان العصر العثماني.

- **قائمة المصادر والمراجع**

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ- دفتر الروزنامة والترابيع والرزق الإحباسية:

- دفتر إحباسي القوصية، رقم 4.

ب- سجلات تقارير النظر:

- سجل رقم (3) بتاريخ 15 رمضان 1190هـ.

جـ- وثائق الحملة الفرنسية المحفوظة بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة.

- حافظة (190) وثيقة (79) مؤرخة في 2ربيع أول1214هـ/1800م وثيقة(80)

د- سجلات المحاكم الشرعية:

1- محكمة قوصون: سجلات (285-286-287-289-290-291-292-294-295-296-297-299-300-304-305)

2- سجلات المحاكم الشرعية:

- محكمة إسنا: سجل (2- 20- 33) - محكمة منفلوط: سجل (1) - محكمة الباب العالي: سجل (102). - محكمة مصر القديمة: سجل (104).- محكمة البرمشية: سجل (711- 716).- محكمة باب الشعرية: سجل (630).- محكمة الإسكندرية: سجل (149).- سجلات الدشت (119- 141-142-150-158).

ثانياً: الوثائق المنشورة:

- قانون نامة مصر، الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م.

ثالثاً: المخطوطات:

1- أحمد بن سعد الدين العثماني: ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء الأعلام وأمراء مصروقضاء قضاتها في الأحكام من فتحها الإسلامي إلى زمن الناظم، دار الكتب، تاريخ 104، ميكروفيلم .51111

2- حسن بن عمار بن علي الوفائي الشرنبلاي، غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام، جـ1، جـ2، دار الكتب فقه الحنفي طلعت 811، ميكروفيلم 9266، .9267

3- عبد القادر الجزيري: درر الفوائد العظيمة في أخبار الحاج وطريق مكة المكرمة. دار الكتب، تاريخ1570، ميكروفيلم 35749.

رابعاً: المصادر العربية:

1- أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن ملك مصر القاهرة من الوزراء والباشوات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م.

2- استيف: وصف مصر "النظام المالي والإداري في مصر العثمانية"، جـ5، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، 2002م.

3- تقي الدين أحمد بن علي المقريزي: المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب، 1996م.

4- جيرار: وصف مصر، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، جـ4، القاهرة، 1978م.

5- جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة أيمن فؤاد سيد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1998م.

6- حسين أفندي الروزنامجي: ترتيب الديار المصرية، مجلة كلية الآداب، مجلد4، جـ2، 1936م.

7- صامويل برنار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر (وصف مصر)، جـ6، ترجمة زهير الشايب، ط1، مكتبة مدبولي، 1980م.

خامساً: المصادر والمراجع الأجنبية:

أ- المصادر:

1- Broun, Edward: Le Voyage en Egypte, 1673-1764, Ifao, Le Caire, 1974.

ب- المراجع:

1- Gabriel Baer: Tanzimatin Egypt the pend cope, Bulletin of the school of oriental and African university of London, 1953.

2- Michel Tuchscherer: Approvisionnement des villes Saintes d' Arabie en Ble D' Egypte, Dapres Des Documents Ottomans Des Annees 1970, Libraire D' Amerique et D'Orient, Paris 1994.

سابعاً: المراجع العربية والمعربة:

1- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، 1979م.

2- أحمد السيد الصاوي: النقود المتداولة في مصر العثمانية، القاهرة، 1991م.

3- أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، القاهرة، دار الشروق، د.ت.

4- أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد المصرية، القاهرة، دار الثقافة 1970م.

5- السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار النهضة، 1970م.

6- أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، 1974م.

7- أيمن فؤاد سيد: المدينة الإسلامية والدراسات الحديثة التي تناولتها، بحث في المجلة التاريخية، العدد 40 لعام 1997م.

8- جون ديوي: آراء توماس جيفرسون، ترجمة محمود يوسف زايد، دار الثقافة، بيروت، 1957م.

9- حسن الباشا: الألقاب الإسلامية، القاهرة 1971م.

10- حسام عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن 18، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

11- سيدة إسماعيل الكاشف: دراسات في النقود الإسلامية، مقال في المجلة التاريخية، مجلد 4، 1965م.

12- عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، عدد79، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م.

13- عبد الرازق عبد الرازق عيسى: القضاء في مصر في العصر العثماني، تاريخ المصريين رقم 117، 1997م.

14- عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن 18، مكتبة مدبولي، ط2، 1986م.

15- عبد الرحيم عبد الرحمن: فصول في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، تاريخ المصريين عدد38، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.

16- محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994م.

17- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، تاريخ المصريين، عدد 44، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991م.

18- محمد عفيفي: الأقباط في العصر العثماني، تاريخ المصريين، 54، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

19- محمد عفيفي: حارة اليهود، مقال ضمن المؤرخ المصري، عام 1998م.

20- مصطفى علي السيوفي: تاريخ التجارة الخارجية في مصر إبان الحكم العثماني، القاهرة، 1972م.

21- محمد مختار: بغية المريد في شراء الجواري وتقليب العبيد، القاهرة، 1996م.

22- محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، دار سعاد الصباح، ط2، 1993م.

23- نفين مصطفى حسن: رشيد في العصر العثماني، دار الثقافة العلمية، 1999م.

ثامناً: الرسائل الجامعية

- خالد حامد أبو الروس: مدينة مصر القديمة في القرن 17 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001م.